أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية

The impact of women's economic participation on Egyptian exports

إعداد

دكتور/ محمود فاروق محمد غراب

مدرس الاقتصاد

معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

E. Mail: mahmoud.ghorab@fa-hists.edu.eg

مستخلص

إن تمكين المرأة المصرية، وإشراكها في الحياة الاقتصادية يحقق أثراً إيجابياً على الصادرات المصرية، حيث تعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة الإنتاج والاستثمار والابتكار، وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وعلى الرغم من ذلك لا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ولذلك يهدف البحث إلى توضيح أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية، وذلك من خلال تقدير الأثر الذي تحققه المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية على الصادرات، ولاختبار فرضية البحث تم استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية التي تعتبر أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردي معنوي ذات دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل، والصادرات في مصر، حيث تؤثر تلك النسبة بحوالي ٤١,٣٪ في الصادرات المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال توفير فرص عمل ملائمة لها في الصناعات التصديرية، مع تنمية قدراتها التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة الاقتصادية للمرأة– تمكين المرأة– الصادرات المصرية – استراتيجيات دعم المرأة– مشاركة الإناث في القوى العاملة – المساواة بين الجنسين – الفرص الاقتصادية للمرأة – التنمية الاقتصادية– الفجوة بين الجنسين – الشبكات العصبية الاصطناعية

Abstract

Empowering Egyptian women and involving them in economic life has a positive impact on Egyptian exports, as women's economic participation enhances production, investment and innovation, and enhances the competitiveness of the Egyptian economy. Despite this, female participation in the labor market is still lower than male participation. Therefore, the research aims to clarify the impact of women's economic participation on Egyptian exports, by estimating the impact of Egyptian women's economic participation on exports. To test the research hypothesis, artificial neural networks, which are considered one of the artificial intelligence techniques, were used. The study found a statistically significant direct correlation between the percentage of female participation in the labor force and exports in Egypt, as this percentage affects Egyptian exports by about 41.3%. The study recommended the need to enhance women's economic participation by providing suitable job opportunities for them in export industries, while developing their technological capabilities.

مقدمة البحث:

تعد المشاركة الاقتصادية للمرأة أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، فإلى جانب العمل الذي تقدمه المرأة، فإن زيادة مشاركتها الاقتصادية تساعد في تحقيق التنميةالمنشودة، بالإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز تنمية المجتمعات المحلية من خلال دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل، فتعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة أمرًا

ضروريًا وحيويًا لتحقيق التنميةالمنشودة، والاستقرار الاقتصادي المصري، فالمرأة مساهمة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي.

إن تمكين المرأة المصرية، وإشراكها في الحياة الاقتصادية يحقق أثراً إيجابياً على الصادرات المصرية، حيث تعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة الإنتاج والاستثمار والابتكار، وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، فالمرأة المصرية تمتلك مهارات وقدرات تؤدي إلى تحسين جودة وكفاءة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى توسيع نطاق الصادرات المصرية وتنويع منتجاتها، فبتوفير الفرص المناسبة للمرأة للمشاركة الاقتصادية تتحسن التنافسية الاقتصادية للدولة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات.

إشكالية البحث:

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمشاركة المرأة في الاقتصاد المصري، إلا أن هناك تحديات تعترض سبيل تحقيق ذلك، حيث تواجه المرأة المصرية العديد من التحديات الاجتماعية والثقافية المنبثقة من النمط الثقافي،والأعراف، والتقاليد، والقيم الاجتماعية، وعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والدور الاجتماعي المفروض على المرأة وتأثيره على مشاركتها الاقتصادية. وبالتالي تعتبر مساهمتها في النشاط الاقتصادي أقل من المستوى المطلوب، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية وخيمة.

ولا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يلاحظ أن تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي يتجاوز تمثيل الرجل، وكذلك تواجه المرأة فروقاً في الأجور بينها وبين الذكور، ولا يزال تمثيل الإناث منخفضاً في المناصب القيادية العليا، وفي مجال ريادة الأعمال، ومن بين التحديات الشائعة عدم توافر فرص العمل المناسبة للمرأة، والتمييز النوعي في سوق العمل، وصعوبة الوصول إلى التمويل والتدريب المناسب، فهناك تشابك وثيق بين تحديات النمو، وخلق الوظائف، والإدماج، فبينما يمثل النمو والاستقرار مطلبين ضروريين لإتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة، نجد أن مشاركتها في سوق العمل تمثل جزءاً من معادلة النمو والاستقرار أيضاً، وعلى وجه التحديد

يؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو، وزيادة الصادرات.

أهمية البحث:

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة قضية رئيسية تواجهها المجتمعات حول العالم، حيث تعتبر مصر دولة لها تحدياتها الخاصة في هذا الصدد، فتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية يكون له أثر إيجابي على الصادرات، باعتبار أن الصادرات تعتبر من أهم متغيرات الاقتصاد القومي، والتي تمثل عنصر إضافة إلى الدخل القومي، مما يؤدي إلى العديد من النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي. فالمرأة لديها القدرة على التطوير، والإبداع، وإدخال التحسينات في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة يعزز التنافسية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعزيز مكانة مصر في الأسواق العالمية، وزيادة حصتها من الصادرات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية، لإثبات أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة في تعزيز الصادرات، ثم تقدير الأثر الذي تحققه المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية على الصادرات.

فرضيةالبحث:

توجد علاقة ارتباط طردي معنوي ذات دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل والصادرات في مصر.

منهجية البحث:

لتحقيق الهدف من البحث الذي يتمثل في معرفة أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية، تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال دراسة العلاقات التي ترتبط بها المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث، وذلك بناءاً علي سلسلة زمنية للمتغيرات، وذلك من أجل للوصول إلي تعميمات تمكننا من تقدير أثر المشاركة

الاقتصادية للمرأة على حجم الصادرات المصرية، ولاختبار فرضية البحث تم استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Networks التي تعتبر أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي Artificial inelegance، والتي ظهرت كنتيجة لتطور الدراسات الخاصة بطبيعة عمل العقل البشري والخلايا العصبية، ومن ثم محاكاة طريقة عمل الشبكات العصبية الطبيعية في العقل البشري، فالشبكات العصبية الاصطناعية هي نوع من تعلم الآلة Machine learning، حيث تتم معالجة البيانات من خلال محاكاة الدماغ البشري Human Brain Simulation، حيث يتم استخدام عقداً أو عصبونات مترابطة في بنية مكونة من طبقات تشبه الدماغ البشري، فخوارزميات الشبكة العصبية لاصطناعية Artificial Neural Networks Algorithms هي نماذج حسابية مستوحاة من بنية الشبكات العصبية البيولوجية، ومن مزايا الشبكات العصبية الاصطناعية أنها توفر قدرات قوية للتعامل مع البيانات، ولها قدرة كبيرة على معالجة، وتحليل البيانات، بالإضافة للقدرة الكبيرة على التنبؤ الدقيق.

حدود البحث :

الحدود الزمنية للسلاسل الزمنية للمتغيرات التي استخدمت في التحليل الإحصائي تم جمع بيانتها خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٢- ٢٠٢٠/٢٠٢١) وهي فترة بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، حيث شملت المتغيرات الاقتصادية بطالة الإناث (% من الإناث في القوى العاملة)، والقوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)، ونسبة المشاركة في قوة العمل للإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ -٦٤)، ونسبة المشاركة في قوة العمل للذكور (كنسبة مئوية من السكان من الرجال في الفئة العمرية ١٥-٦٤)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠)، والتضخم، وصادرات السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالحدود البشرية للبحث، استهدف البحث الإناث – في الفئة العمرية(من ١٥عام إلى ٦٤ عام) المشاركات في القوى العاملة في مصر، بينما

تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في بيان أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية على حجم الصادرات من السلع والخدمات فقط.

مصادر جمع بيانات البحث :

اعتمد البحث على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد المصري، حسب توافرها في التقارير ،والنشرات، والدوريات الرسمية، حيث تم الاعتماد بشكل أساسي على المؤسسات الآتية ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: الأدبيات النظرية، والدراسات السابقة للمشاركة الاقتصادية للمرأة

المطلب الثاني:مشاركة المرأة في الصادرات المصرية

المطلب الثالث:النموذج القياسي لأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية

المطلب الأول

الأدبيات النظرية

والدراسات السابقة للمشاركة الاقتصادية للمرأة

يستعرض الباحث الأدبيات النظرية والدراسات والأبحاث حول آثار المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث تخلص هذه الأدبيات إلى أن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية يمكن أن يحقق تحسناً في الأداء الاقتصادي للدول. وتتضمن هذه الأدبيات أيضًا تحليلًا للعوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تبني سياسات واستراتيجيات لدعم المرأة في القوى العاملة وتحقيق العوائد الاقتصادية من ذلك.

وتؤكد الدراسات والأبحاث أن المشاركة الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ،وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعمل المرأة كعامل هام في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، وتسهم في توفير مصدر دخل للأسرة ورفع مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي دخول المرأة إلى سوق العمل إلى تحسين وضعها الاجتماعي وتعزيز دورها في اتخاذ القرارات، فعندما يتم تمكين المرأة وإتاحة الفرص لها في العمل، ينعكس ذلك إيجابًا على النمو الاقتصادي، وبالتالي تؤدي زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء الاقتصادي.

دراسات سابقة باللغة العربية:

هدفت دراسة (حسام الدين الأحمدي،٢٠١٦) إلى أثبات وجود علاقة ارتباط موجب بين تمكين المرأة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة أن هناك ترابط وثيق بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي تمكين المرأة إلى تغيرات في عملية صنع القرار من شأنها أن تؤثر في التنمية تأثيراً مباشراً، وأوصت الدراسة بأهمية تكامل الجهود على جميع المستويات لتحقيق التمكين للمرأة في جميع المجالات[١].

هدفت دراسة (هدى إبراهيم، مها رضوان، ٢٠٢٣) إلى توضيح التقدم الذي حققته مصر في مجال تمكين المرأة باعتبارها شريكاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق الهدف من الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر من أهم العوامل المحققة لأهداف التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية قدرات المرأة لتوسيع خياراتها في العمل، وزيادة مشاركتها في قوة العمل[٢].

[١] وسيم حسام الدين الأحمدي (٢٠١٦)، التمكين السياسي للمرأة العربية، الرياض، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية، ودراسات المرأة. ص ص ٧٣-٥٩

[٢] هدى إبراهيم، مها رضوان، (٢٠٢٣)، تمكين المرأة اقتصادياً، توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص ٢٧٩-٣٠٨.

تمثل الهدف من دراسة (فاطمة العتيق، فيفيان نصر الدين،٢٠٢٤) في التعرف على محددات المشاركة النسائية في قوة العمل في الدول العربية (مصر،السعودية، قطر، تونس، المغرب)، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠، وقد استخدمت الدراسة نموذج Paneldata للتعبير عن العلاقة بين نسبة القوى العاملة من النساء باعتبارها متغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة بمحددات مشاركة المرأة في سوق العمل، والمتمثلة في كل من معدل بطالة الذكور، وعدد السكان من الإناث، ومستوى تعليم الإناث، ومعدل الخصوبة، وقد خلصت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين نسبة القوى العاملة النسائية، و كلاً من معدل بطالة الذكور، ومستوى تعليم الإناث، ومعدل الخصوبة، كما أظهرت النتائج أيضاً عن وجود علاقة عكسية مع عدد السكان الإناث، وأوصت الدراسة بزيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال تهيئة المناخ الملائم لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، ومن خلال توفير برامج تدريبية للمرأة تعمل على تأهيلها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، مع أهمية الاستمرار في تشجيع النساء على الاستمرار في التعليم .

دراسات سابقة باللغة الإنجليزية:

هدفت دراسة (Sen,2001) إلى توضيح أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على النمو الاقتصادي، وتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال أدوات التحليل الإحصائي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتحرير الإمكانات الكاملة للقوى العاملة النسائية يؤدي إلى آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بأهمية وضع مجموعة متكاملة من السياسات الداعمة لتوظيف العمالة النسائية، مع ضرورة تطوير قدرات ومهارات النساء لإدماج المزيد من النساء في سوق العمل[٣].

تمثل الهدف من دراسة (Catalyst,2004) إثبات وجود علاقة ارتباط موجب بين التنوع إلى أساس نوع الجنس، والأداء المالي للشركات، ولتحقيق الهدف من الدراسة

[3]Sen, A., (2001), "Many Faces of Gender Inequality," in: Frontline, Volume 18, Issue 22, October-November 2001,p274.

تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي، وأثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط موجب بين التنوع إلى أساس نوع الجنس، والأداء المالي للشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل سياسات المساواة بين الجنسين لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة [٤].

هدفت دراسة (Kabeer,2005) إلى اختبار العلاقة بين السياسات التي تعمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، ونجاح المرأة الاقتصادي، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي موجب بين السياسات التي تعمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، ونجاح المرأة الاقتصادي، وأثبتت الدراسة أيضاً أن إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ساهم في تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال الإنتاجية. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق استراتيجيات تعمل على الحد من حالات التحيز، وتقليل الفوارق بين الجنسين، مما يعمل على تهيئة فرص التمكين الاقتصادي للنساء [٥].

تمثل الهدف من دراسة (IMF And World bank,2007) في توضيح أثر المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على التنمية الاقتصادية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الهدف من الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين يساعد على النهوض بأهداف التنمية المستدامة، وتوصي الدراسة بتحسين مراقبة منظور المساواة بين الجنسين، وبذل الجهود لتحقيق تلك المساواة، وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة [٦].

هدفت دراسة (Coates and Herbert,2008) إلى إثبات أثر تمثيل النساء في مراكز صنع القرار على نسبة المخاطر المالية، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال أدوات التحليل الإحصائي لاختبار العلاقة بين

[4]Catalyst, (2004), "The Bottom Line: Connecting Corporate Performance and Gender Diversity," Catalyst, New York, San Jose, and Toronto, p.54.

[5]Kabeer, N., (2005), "Is Microfinance a 'Magic Bullet' for Women's Empowerment? Analysis of Findings from South Asia," Economic and Political Weekly (October 29), PP.19-25

[6]International Monetary Fund (IMF),and World Bank, (2007), "Global Monitoring Report. Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States.".P.241

متغيرات الدراسة، وأثبتت الدراسة أن زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار أدى إلى خفض نسبة المعاملات المالية التي تنطوي على مخاطر مرتفعة، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة نسبة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار[٧].

هدفت دراسة (Loko And Diouf,2009) التعرف على العوامل الأساسية المحددة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات المنفذة في دول المغرب العربي، والتي تسببت في زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تضمنت سياسات دمج المرأة في سوق العمل، وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، وأوصت الدراسة بأهمية تنفيذ استراتيجيات تعمل على دمج المرأة في سوق العمل [٨].

تمثل الهدف من دراسة(Ecran, Hosgor And Yimloz,2010) اختبار العلاقة بين المستوى التعليمي للإناث، ونسبة مشاركتهن في القوى العاملة، ومن خلال التحليل الإحصائي أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردي بين المستوى التعليمي، ونسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق على تعليم المرأة، وتحسين البنية التحتية بهدف تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة[٩].

هدفت دراسة (Aguirre and others,2012) إلى بيان أثر زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة على إجمالي الناتج المحلي في مصر، وأثبتت الدراسة أن زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور، تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٣٤٪، أوصت الدراسة بتنفيذ سياسات تعمل على إزالة تشوهات سوق العمل، وتهيئة ظروف عمل متكافئة غير متحيزة للقوى

[7]Coates, J.M., and J. Herbert, (2008), "Endogenous Steroids and Financial Risk Taking on a London Trading Floor," PNAS, Vol. 105, No. 15: 6167-172, PP187-195.

[8]Loko, B., and Mame A. Diouf, (2009), "Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New?" IMF Working Paper 09/225 (Washington).PP.87-60.

[9]Ercan, H, A., GunduzHoºgor, and Ö. Yimlaz, (2010), "Factors that Affect Women's Labour ForceParticipation and Suggestions for Provincial Employment and Vocational Education Boardsu, PP.211-221

العاملة من الذكور، فالتمييز على أساس نوعي في سوق العمل يؤدي إلى تخفيض الطلب على العمالة النسائية، مما ينعكس سلباً على النتائج الاقتصادية الكلية[١٠].

هدفت دراسة (IMF,2012d) إلى توضيح نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في بعض مناطق العالم، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة لا زالت منخفضة وبوجه خاص في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، وجنوب أوروبا، وأوصت الدراسة بمنح إعفاءات ضريبية حسب النوع، وتوفير حوافز للأمهات للانضمام إلى القوى العاملة، وتوفير دعم لرعاية الطفل بالنسبة للأمهات العاملات[١١].

تمثل الهدف من دراسة (Stevinberg And Nakne,2012) إثبات أثر المشاركة الاقتصادية للإناث على معدل النمو الاقتصادي في اليابان، وأثبتت الدراسة أن زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة بأهمية وضع سياسات تحد من الفجوة بين الجنسين في مناصب العمل، وتوفير دعم أكبر للأمهات العاملات، وذلك لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة[١٢].

تمثل الهدف من دراسة (World bank,2012b) في توضيح أثر دخل الأسرة على مشاركة الإناث في سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تختلف باختلاف دخل الأسرة، فمع انخفاض نصيب الأسرة من الدخل، ترتفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، بينما مع زيادة دخل الأسرة تنخفض مشاركة المرأة في سوق العمل، وأوصت الدراسة بأهمية وضع برامج للحماية الاجتماعية للأسرة، والاهتمام بالتعليم، وتوفير فرص التدريب للمرأة، مع تمكين المرأة من

[10]Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and KarimSabbagh, (2012), "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company,P215.

[11]International Monetary Fund (IMF), (2012d) "Fiscal Policy and Employment in Advanced and Emerging Economies," Board Paper (Washington),PP.214-275.

[12]Steinberg, C., and M. Nakane, (2012), "Can Women Save Japan?" IMF Working Paper 12/48 (Washington).P75.

الوصول إلى الموارد، والائتمان، مع توظيف الموازنة العامة للدولة لتلبية أولويات المرأة، وتعزيز العدالة بين الجنسين، لتقليل الفجوة النوعية بين أفراد المجتمع، من خلال إعادة صياغة السياسات الاجتماعية لمواجهة الفجوة النوعية، وضرورة التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لتبني سياسات مستجيبة للنوع لزيادة معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية[١٣].

تمثل الهدف من دراسة (World Bank،2016) توضيح المزايا الاقتصادية الناتجة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية، من خلال تحسين جودة المنتجات المصدرة، وزيادة التنافسية الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة سن تشريعات وقوانين لمكافحة التمييز القائم على أساس الجنس في سوق العمل. [١٤].

الهدف من دراسة (OECD, 2019) إثبات أثر التمكين الاقتصادي للمرأة على التجارة الخارجية، حيث بينت الدراسة أن الإسراع في استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة يعتبر من العوامل الهامة التي تؤدي إلى زيادة قدرة الدول النامية على تحقيق الاعتمادية الاقتصادية، من خلال زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات، وتنوعها، مما يؤدي إلى تحسن حالة ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، لتفعيل مشاركتها في الحياة الاقتصادية[١٥].

---

[13]World Bank, (2012d), "Accelerating Progress on Gender Mainstreaming and Gender-Related MDGs. A Progress Report," IDA 16 Mid-Term Review (Washington) PP.161-178.

[١٤]تقرير عن البنك الدولي يتناول دور المرأة في الاقتصاد المصري، وتأثيرها على النمو الشامل بعنوان Women's Economic empowerment and inclusive growth: (2016) Egypt, country report.PP.85-97.

[2]Organization for economic co- operation and development(OECD) (2019), Forthcoming, Breaking down barriers to women's economic development policy, paper, OECD, Paris, PP.325-347.

وخلصت الدراسات السابقة إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة تحقق العديد من المزايا الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي من خلال زيادة الصادرات وتنوعها، وزيادة التنافسية الدولية، مما يؤدي إلى تحسن حالة ميزان المدفوعات، وزيادة الناتج القومي، ومعدلات النمو الاقتصادي، والحد من نسب الفقر، وتحقق أيضاً المشاركة الاقتصادية للمرأةأثراً إيجابياً على أداء الشركات من خلال زيادة الإنتاجية، وتحسن الأداء المالي للشركات التي تشارك النساء فيها في صنع القرار.

الفجوة البحثية:

باستعراض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات تؤكد على الآثار الإيجابية للمشاركة الاقتصادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي لها، حيث تؤدي إلى تحسن في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالصادرات، وتحسن ميزان المدفوعات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والإسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقليل معدلات الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الإنتاج، وتحسن الإنتاجية في القطاعات المختلفة، وتحسن أداء الشركات. ولكن تكاد تكون الدراسات نادرة فيما يتعلق بأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية، وبالتالي يحاول الباحث من خلال هذا البحث سد الفجوة البحثية للتصدي لموضوع المشاركة الاقتصادية للمرأة، وأثرها على الصادرات المصرية، وبالتالي يفتح الباب على مصراعيه للعديد من البحوث والدراسات التي يمكن تناول ذات الموضوع من زوايا مختلفة ذات علاقة بموضوع البحث.

المطلب الثاني

مشاركة المرأة في الصادرات المصرية

إن القضاء على الفقر، بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد، يقتضي إشراك المرأة في التنمية، وتحقيق تكافؤ الفرص، ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة، باعتبارها من أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة، فلابد من المساواة بين النساء والرجال في المشاركة الاقتصادية، فسائر المبادئ النصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغير ذلك من المعاهدات الدولية لحقوق

الإنسان، تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل، وبناءاً عليه يرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم تكافؤ الفرص، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، ومن ثم تمكينها اقتصادياً، فهناك تشابك وثيق بين تحديات النمو، وخلق الوظائف، وإدماج المرأة، حيث تحقق المشاركة الاقتصادية للمرأة، وإدماجها في سوق العمل نتائج إيجابية من المنظور الاقتصادي، والاجتماعي، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يتم سد الفجوة بين الجنسين بالسرعة الكافية (Lagrade,2013)[١٦]، فانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى يرجع إلى الفجوات بين الجنسين في سوق العمل بنسبة تصل إلى ٢٧٪ (Cuberes and Teignier,2012)[١٧]، فالشركات التي توجد في إدارتها العليا ثلاث نساء أو أكثر، تسجل نتائج أفضل على جميع الأبعاد التنظيمية (Mckinsey,2008)[١٨]، وتمثيل المرأة في مناصب الإدارة العليا يؤدي إلى تحسين أداء الشركات (Dezso and Ross,2011)[١٩]، إن إتاحة التمويل والتدريب للنساء، وزيادة تطوير شبكات دعم المرأة يؤدي إلى زيادة إنتاجية المشاريع التي تملكها وتديرها النساء (World bank,2011)[٢٠]، ويعتبر عمل المرأة مدفوع الأجر، وغير مدفوع الأجر هو أهم عامل للحد من الفقر في الاقتصادات التنافسية (Heintz,2006)[٢١].

[16]Lagarde, C., (2013), "Dare the Difference," Finance & Development (June), International Monetary Fund, PP.114-126.

[17]Cuberes, D., and M. Teignier, (2012), "Gender Gaps in the Labor Market and Aggregate Productivity, Sheffield Economic Research Paper SERP 2012017,P145.

[18]McKinsey and Company, (2008), "A Business Case for Women," The McKinsey Quarterly, September 2008, 9214-218.

[19]Deszo, C., and D. Ross, (2011), "Does Female Representation in Top Management Improve Firm Performance? A Panel Data Investigation," RHS Research Paper 06-104, P42.

[20]World Bank, (2011), World Development Report 2012. Gender Equality and Development (Washington)P.258.

[21]Heintz, J., (2006), "Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications, "International Labour Organization, Geneva PP, 136-141.

فتوظيف النساء على قدم المساواة مع الرجال يتيح للشركات الاستفادة بدرجة أكبر من مجموعة المواهب المتاحة للنساء، مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Barsh and Yee,2012) [٢٢]، والاقتصادات التي تتزايد فيها الشيخوخة بمعدلات سريعة، يمكن أن تؤدي المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى إعطاء دفعة قوية للنمو عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة (IMF,2012c) [٢٣]، وبالتالي يعتبر وضع سياسات محكمة وشاملة يؤدي إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة، وزيادة مشاركتها الاقتصادية ,(Duflo, 2012)[٢٤]

وبالنظر إلى الواقع الفعلي لمشاركة المرأة المصرية عام ٢٠٢٣ نجد أن عدد النساء في مصر بلغ حوالي ٥١,٥ مليون نسمة، من إجمالي ١٠٥,٩ مليون نسمة بنسبة ٤٨,٦٪ من إجمالي السكان[٢٥]، وبلغت مساهمة المرأة في قوة العمل نسبة ١٥,٩٪ من إجمالي قوة العمل، مقابل ٦٩,٦٪ للذكور، وبلغ معدل البطالة للإناث ١٧,٨٪ مقابل ٤,٧٪ للذكور[٢٦].

ويجب أن نعلم أن المرأة شاركت مشاركة فعالة في الصادرات، حيث برعت المرأة في العديد من الصناعات والحرف منها الصناعات النسيجية، والنسيج اليدوي والملابس الجاهزة، والتطريز، والسجاد، والمفروشات، والخزف والفخار، وصناعة الحلي والمجوهرات، والحلي الشعبية، والصناعات الغذائية، وصناعة الحلوى، والأغذية والمشروبات، والحرف، والصناعات الزراعية...إلخ.

وتعتبر صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من أهم الصناعات التصديرية، التي تشارك بها المرأة مشاركة فعالة، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع حوالي ٧٠٪ من إجمالي العاملين.حيث تبدأ صناعة منتجات النسيج بزراعة القطن، مروراً

---

[22]Barsh, J., and L. Yee, (2012), "Unlocking the Full Potential of Women at Work," McKinsey &Company/Wall Street JournalP85.

[23]International Monetary Fund (IMF),(2012c), Country Report No. 12/208, Japan (Washington), PP 178-185.

[24]Duflo, E., (2012), "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature,Vol. 50, No. 4: pp. 51-79.

[٢٥]تقديرات السكان، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣

[٢٦]النشرة السنوية لبحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣

http:www.capmas.gov.eg

بإنتاج الغزل والصباغة، والتجهيز والطباعة ثم الحياكة، والتعبئة والتغليف، ويشمل القطاع على عدد من القطاعات الفرعية وهي الغزل والأقمشة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات المنزلية، وأسهمت الصناعات النسيجية بنسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، ونسبة العاملون بها حوالي ٢٦٪من إجمالي العمالة، وتعتبر الصناعات النسيجية من الصناعات كثيفة العمالة حيث توفر نسبة ٢٠٪ من إجمالي فرص العمل التي يوفرها القطاع الصناعي[٢٧].

جدول رقم (١)

هيكل صادرات القطاعات الصناعية في مصر

خلال عام٢٠٢٣

القطاع	الصادرات (مليار دولار)	إجمالي الصادرات الصناعية%
مواد البناء	٨,٨١	٢٥,٤٪
المنتجات الكيماوية والأسمدة	٦,٥٤	١٨,٨٪
الصناعات الغذائية	٥,٠٥	١٤,٦٪
السلع الهندسية والإلكترونية	٤,٣٥	١٢,٥٪
الحاصلات الزراعية	٣,٧١	١٠,٧٪
الملابس الجاهزة	٢,٤٣	٧٪
الغزل والمنسوجات	١,١٢	٣,٣٪
الطباعة والورق	٠,٩٨	٢,٥٪
الصناعات الطبية	٠,٦١	١,٧٥٪
المفروشات	٠,٥٤٢	١,٥٨٪
الأثاث	٠,٣	٠,٩٪
الصناعات اليدوية	٠,٢	٠,٦٪
الجلود والأحذية	٠,١١	٠,٤٪

المصدر: تقرير وزارة التجارة والصناعة حول مؤشرات صادرات مصر السلعية (٢٠٢٣)، وزارة التجارة والصناعة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الصناعات النسيجية من أهم القطاعات الصناعية في الاقتصاد المصري، حيث يشمل هذا القطاع قطاعات فرعية تتمثل في

[٢٧] دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة صادرات الملابس الجاهزة (٢٠٢٤) ، منتدى السياسات العالمية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ص٤٥.

قطاع صناعة الملابس الجاهزة، وقطاع الغزل والمنسوجات، وقطاع المفروشات، وقد بلغت إجمالي صادرات القطاع حوالي ٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، بنسبة تمثل ١٢٪ من إجمالي الصادرات الصناعية في مصر، وقد استحوذت صادرات صناعة الملابس الجاهزة على ٧٪ من إجمالي الصادرات الصناعية بقيمة ٢,٤٣ مليار دولار، يليها صناعة الغزل والمنسوجات بنسبة ١.١٢ % بقيمة ١.١٢ مليار دولار، وأخيراً صناعة المفروشات بنسبة ١.٥٨٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، بقيمة ٠.٥٥ مليار دولار[٢٨].

وعلى الرغم من ارتفاع نسب مشاركة المرأة في بعض قطاعات الصادرات الصناعية ، إلا أن الفجوة ما زالت متحققة بين مشاركة المرأة المصرية، والرجل في الحياة الاقتصادية، فقد أظهر مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١ أن مصر جاءت في المركز ١٢٩ من ضمن ١٥٦ دولة مقارنة بالمركز ١٣٤ من ضمن ١٥٣ دولة لعام ٢٠٢٠.

وقد وصل ترتيب مصر في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية عام ٢٠٢١ إلى ١٤٦ مقارنة بالترتيب ١٤٠ عام ٢٠٢٠، ونجد المرأة المصرية في الأغلب الأعم تعمل من المنزل في القطاع غير المنظم، حيث تتسم إنتاجية ذلك النوع من العمل بالانخفاض، بالإضافة إلى تعرض المرأة لظروف عمل خطرة، وغير صحية.

إن الفجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال واسعة ومتزايدة، وتمثل معدلات النشاط الاقتصادي للنساء أحد عوامل مراعاة الفروق بين الجنسين في عالم العمل، فالمرأة تصبح أكثر إنتاجية مع تقديرها وحماية احتياجاتها وحقوقها في مكان العمل بصورة أفضل .

وتعتبر نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل مقياس لنسبة الإناث في سن العمل الذين يشاركون بنشاط في سوق العمل، إما بالعمل، أو بالبحث عن عمل، وهي تعطي مؤشر لحجم المعروض من الأيدي العاملة للإناث المتاحة للمشاركة الاقتصادية في

[٢٨] مركز تحديث الصناعة info@imc-egypt.org

إنتاج السلع والخدمات كنسبة إلى الإناث في سن العمل[٢٩]، و خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٢٢ بلغ متوسط مشاركة المرأة حوالي ٢٢,٢ %[٣٠].

ووفقاً لمؤشر المعرفة العالمي احتلت مصر المرتبة ١٣٢ من بين ١٣٣ دولة بقيمة ٢٢,٢٨٪ في نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، ويعتبر ترتيب مصر في هذا المؤشر منخفضاً للغاية، ويدل على تدني مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، وبلغ متوسط معدل بطالة الإناث خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٢١ حوالي ١٨,٧[٣١].

بينما في البيئة التمكينية احتلت مصر المرتبة ١١٥ بقيمة ٤٢,٠٦٪، وفيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين احتلت مصر المرتبة ١٢٥ بقيمة ٤٧,٥١٪، ، وبلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في البرلمان المرتبة ٦٥ بقيمة ٣٨٪، والبيئة التمكينية التعليمية ٦١,٣٪[٣٢]

وفيما يتعلق بتطور الفجوة بين الجنسين حققت مصر درجة تكافؤ بين الجنسين بنسبة ٦٢,٦٪، وبذلك احتلت المرتبة ١٣٤ بين ١٤٦ دولة شملها تقرير عام ٢٠٢٣، بينما جاءت مصر من ضمن مجموعة الدول الأقل تقدماً في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالدخول المكتسبة، حيث سجلت ١٩,٧٪ درجة تكافؤ فقط[٣٣].

ويتضح من المؤشرات السابقة وجود العديد من المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية، وقد تعرضت العديد من الدراسات لمعوقات، ومحددات المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية، وهذه المتغيرات منها الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والتشريعي، والتكنولوجي ، فالإنفاق على التعليم، والصحة، لهما أثر

---

[29]Index team calculations based on inter – parliamentary union, PARLINE, Data base, ILOSTAT

[٣٠]تم حسابه بمعرفة الباحث استنادا إلى بيانات البنك لدولي

[31]www.knowledge4all.org

[32]Knowledge4all.com

[٣٣]المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٣)، العدد ٦٩٣، المصدر المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين، ص١٥٦.

أيجابي معنوي على معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية (شهاب, ٢٠٠٥)[٣٤].بينما يعتبر زواج المرأة، والإنجاب وما يتعلق بهما من مسؤوليات وأعباء منزلية من أسباب انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة، مما يجعلها تميل إلى تخصيص المزيد من الوقت للأعمال المنزلية (Hendy,2015)[٣٥].

فالعوامل الاجتماعية المتمثلة في الأعراف، والتقاليد، والقيم، وقواعد السلوك، ومنظومة الأفكار، تعتبر المؤثر الأساسي في انخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء (المرشيد، ٢٠٢٢)[٣٦].

وبناءاً على ما سبق يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من أهم محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة، وبالتالي زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية لها، وتعد مصر الدولة الأولى في العالم التي أطلقت "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠"[٣٧]، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة فرص توظف المرأة، وبالتالي زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبناءاً عليه تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ الحد من الفجوة بين الجنسين، وتحقيق تكافؤ الفرص في مشاركة الإناث في كافة القطاعات، والمجالات وبالتالي توفير الفرص لمشاركة المرأة اقتصادياً[٣٨]، وتم إعلان عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة المصرية.

---

[٣٤] محمد عبد الحميد محمد شهاب (٢٠٠٥)"تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية في قوة العمل، دراسة تحليلية" ، جامعة القصيم، Eissn:1658-9386، ص ص، ٥٨-٩٦.

[35]Hendy R. (2015) " Women's participation in the Egyptian labor market: 1998-2012" Economic Research form(ERF). Working paper 907,P189.

[٣٦]إبراهيم المرشيد، عمر إبورك(٢٠٢٢) "مستقبل مشاركة المرأة في سوق العمل العربية: تحليل قياسي جزئي لحالة دول شمال أفريقيا"، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، العدد السابع، المجلد السابع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة للدراسات العليا، ص١٤٩.
https://doi.org/10.3140/jgiv1945

[٣٧]تم إطلاق حملة " تاء مربوطة" للتأكيد على دور المرأة المصرية الرائد، والداعم لأبناء شعبها على مر العصور، وتشجيع التمكين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة.

[٣٨]المادة التاسعة من الدستور المصري عام ٢٠١٤

وتركز "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠" على محور التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، من خلال تنمية قدرات المرأة لزيادة خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة المجالات، بما في ذلك ريادة الأعمال، وتقلد المناصب العليا في الهيئات العامة والشركات.

والهدف من الاستراتيجية أن تصبح المرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠ فاعلاً رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة، في وطن يضمن لها جميع حقوقها التي يكفلها الدستور، ويكفل لها دون تمييز جميع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها، وتحقيق ذاتها، ومن ثم القيام بدورها في تحقيق التنمية المنشودة[٣٩].

فالتمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة مشاركتها الاقتصادية يعتبر من أهم الأولويات الوطنية المنصوص عليها في الدستور المصري لعام ٢٠١٤ الذي أكد على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص في كل المجالات، حيث الزم الدستور الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[٤٠].

وينص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، وبالتالي تعمل الدولة على اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا

---

[٣٩]مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٢٢)، ٧سنوات من الإنجازات، التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة ص.ص ٢٤-٢٩

[٤٠]هدى إبراهيم أحمد هلال، مها رضوان محمد مصطفى، (٢٠٢٣)، تمكين المرأة اقتصادياً، توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ص٢٩٦.

في الدولة، والتعيين في الهيئات القضائية دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة، ومتطلبات العمل.

ولذلك حرصت الدولة المصرية من خلال الاستراتيجية على الحد من الفجوة بين الجنسين من خلال زيادة الوعي بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة، وتغيير المفاهيم الثقافية السلبية السائدة في المجتمع، وتسهيل حصول المرأة على فرص العمل، وتعزيز آليات العمل من المنزل، وإتاحة ساعات عمل مرنة، وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتنمية اقتصاد الرعاية باعتباره يمكن عمل المرأة، إذ يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي، ودورها الاجتماعي[٤١].

كما حرصت الاستراتيجية على توفير التمويل اللازم للمرأة بأفضل الشروط والضمانات بهدف تيسيير إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية.

بالإضافة إلى توفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال، وتوفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع التوسع في برامج التدريب التحويلي بهدف رفع مهارات المرأة في المجالات المطلوبة بسوق العمل، وكذلك تنمية المهارات التكنولوجية للمرأة، بما يزيد من فرص حصول المرأة على وظائف المستقبل.

كما تم إطلاق فعاليات مشروع المرأة في التجارة الدولية بمصر بهدف تحسين الخدمات المقدمة لرائدات الأعمال، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات الإنتاج والتصدير، فالمشروع يهدف إلى تعزيز قدرات رائدات الأعمال المصريات، وتقديم الدعم المناسب لهن في قطاع الحرف اليدوية، وذلك للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، والقيام بدور اقتصادي أكثر فعالية[٤٢].

---

[٤١] استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رؤية مصر ٢٠٣٠، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، ص٧٦.

[٤٢] حيث تستحوذ المرأة على ٢٠٪ من إجمالي الشركات المصرية العاملة في قطاع الحرف اليدوية.

ويهدف أيضاً المشروع إلى تعزيز قدرات الشركات الصغيرة التي تقودها السيدات، من خلال التدريب على الإنتاج والتعبئة والتغليف والخدمات اللوجيستية، والمعلومات التجارية، وإدارة الجودة والتسويق والمبيعات، وبالتالي تستفيد الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من أفضل ممارسات التصدير، وتتمكن من التواصل مع أسواق التصدير[٤٣].

وقد اعتمد أيضاً اتحاد الصناعات المصرية المساواة بين الجنسين كهدف استراتيجي مركزي، حيث قام الاتحاد بإنشاء وحدة معنية بالمرأة في مجال الأعمال من أجل دفع وتنسيق الجهود في هذا المجال، وتم تدريب ما يزيد عن ٢٨٠٠ أمرأة على ريادة الأعمال، وإنتاج الأعمال اليدوية في مناطق الريف والحضر باستخدام المجموعات التدريبية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بريادة الأعمال النسائية مثل " صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً" ، و" نحن نتقدم للأمام" وتم إنشاء ٣ وحدات جديدة داخل اتحاد الصناعات المصرية، وهي وحدة شؤون العمال، ووحدة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ووحدة المرأة في مجال الأعمال، وتتمكن هذه الوحدات من توفير برامج للتمويل يربط سيدات الأعمال بالمصارف التجارية[٤٤].

[٤٣]مشروع المرأة في التجارة الدولية بمصر يقوم بتنفيذه مركز التجارة الدولية من خلال برنامج المعونة من أجل التجارة للدول العربية " الأفتياس" بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة ممثلة في هيئة تنمية الصادرات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة والمجلس التصديري للحرف والصناعات اليدوية إلى جانب المؤسسات الشريكة والقطاع الخاص.

[٤٤]العمل اللائق في مصر، نتائج عام (٢٠١٥)، منظمة العمل الدولية، ص٥٣.

المطلب الثالث
النموذج القياسي

أثر المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية

تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية(الشبكة العصبونية) Multilayer Perception Network حيث تمثل الشبكات العصبية الاصطناعية أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي بدأت في الظهور كنتيجة لتطور الدراسة الخاصة بطبيعة عمل العقل البشري والخلايا العصبية، ومن ثم فإن الشبكات العصبية الاصطناعية هي عملية محاكاة لطريقة عمل الشبكات العصبية الطبيعية في العقل البشري.

تتكون الشبكات العصبية الاصطناعية من عدد كبير من عناصر المعالجة البسيطة المسماة بالروابط أو الخلايا Cells أو العقد Nodes، حيث يرتبط كل رابط منها مع الروابط الاخرى بأداة ربط مباشرة، وترفق كل أداة بوزن معين، وتمثل هذه الأوزان المعلومات التي تبدأ الشبكة في حل المشكلة الخاصة به.

مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية

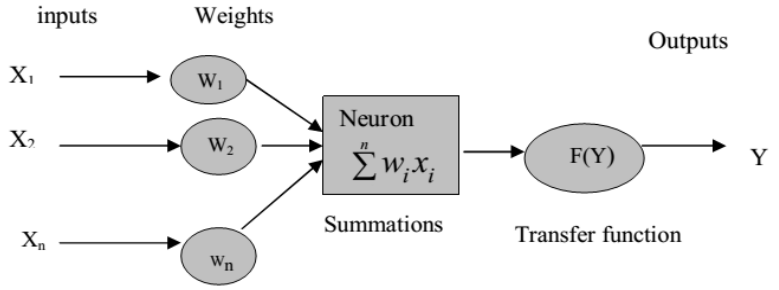

متغيرات الدراسة:

UNM: بطالة، إناث (% من الإناث في القوى العاملة)[45]

[45]تشير البطالة إلى أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل، ولكنهم متاحين للعمل، ويبحثون عنه.

W_W : القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)[٤٦]

W_W_W:نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ –٦٤)[٤٧]

W_M: نسبة المشاركة في قوة العمل، الذكور (كنسبة مئوية من السكان من الرجال في الفئة العمرية ١٥–٦٤)[٤٨]

CAP:إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)[٤٩]

IMF:التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)[50]

EX:صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠)[٥١]

Case Processing Summary

		N	Percent
Sample	Training	23	71.9%
	Testing	9	28.1%
Valid		32	100%
Excluded		0	
Total		32	

المصدر : مخرجات برنامج SPSS22

[٤٦]حجم القوى العاملة كنسبة مؤوية من مجموع القوى العاملة، مدة نشاط المرأة في القوى العاملة، ومن القوى العاملة النسائية من عمر ١٥ فأكبر اللائي يستوفين تعريف منظمة العمل الدولية.

[٤٧]نسبة المشاركة في قوة العمل من الإناث كنسبة مؤوية من السكان الإناث في الفئة العمريـة من (١٥- ٦٤ عام) من النشطين اقتصادياً، ويشاركون في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

[٤٨]نسبة المشاركة في قوة العمل من الذكور كنسبة مؤوية من السكان الذكور في الفئة العمريـة من (١٥- ٦٤ عام) من النشطين اقتصادياً، ويشاركون في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

[٤٩]إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي يشمل تحسينات الأراضي، ومشتريات الآلات والماكينات، والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية.

المصدر:بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

[50]التضخم: الأسعار التي يدفعها المستهلكون(% سنوياً) حيث يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المؤوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ويستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

[٥١]تمثل صادرات السلع والخدمات قيمة السلع والخدمات المقدمة إلى بقية دول العالم، وهي تمثل قيمة السلع والشحن والتأمين والنقل وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات والخدمات المالية، وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات، والمدفوعات التحويلية والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

تم تقسيم العينة المكونة من ٣٢ مفردة إلى قسمين:

القسم الأول: يستخدم تدريب الشبكة العصبية، وتمثل ٢٣ مفردة تمثل ٩,٧١٪ من حجم العينة

القسم الثاني: استخدمت في اختبار الشبكة العصبية وتمثل ٩ مفردة تمثل ١,٢٨٪، ولم يتم استبعاد أي مفردة.

مدخلات الشبكةالعصبية

Input Layer	Covariates	1	نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ -٦٤)
		2	القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)
		3	بطالة، إناث (% من الإناث في القوى العاملة)
		4	نسبة المشاركة في قوة العمل، الذكور (كنسبة مئوية من السكان من الرجال في الفئة العمرية ١٥-٦٤)
		5	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
		6	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
	Number of Units[a]		6
	Rescaling Method for Covariates		Standardized
Hidden Layers	Number of Hidden Layers		1
	Number of Units in Hidden Layer 1[a]		8
	Activation Function		Hyperbolic tangent
Output Layer	Dependent Variables	1	صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠)
	Number of Units		1
	Rescaling Method for Scale Dependents		Standardized
	Activation Function		Identity
	Error Function		Sum of Squares

a. Excluding the bias unit

المصدر : مخرجات برنامج SPSS22

١- طبقة المدخلات في الشبكة العصبية تتكون من ٦ متغيرات هي:

– نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ –٦٤)

– القوى العاملة، إناث (% من إجمالي القوى العاملة)

– بطالة، إناث (% من الإناث في القوى العاملة)

– نسبة المشاركة في قوة العمل، الذكور (كنسبة مئوية من السكان من الرجال في الفئة العمرية ١٥–٦٤

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
- التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

٢- عدد الوحدات =٦

٣- طريقة إعادة القياس للمتغيرات المشتركة موحدة:

الطبقة الخفية (Hidden Layer): هناك طبقة واحدة خفية بثمانية وحدات، مع استخدام وظيفة نشاط هايبربوليك تانجنت (Hyperbolic tangent)، والطبقة الخفية تقوم بتعلم العلاقات المعقدة في البيانات وتمثيلها بشكل فعال.

٤- وظيفة التنشيط : هايبربوليك تانجنت (Hyperbolic tangent).

٥- الطبقة الناتجة (Output Layer): هناك وحدة واحدة في الطبقة الناتجة، تمثل صادرات السلع والخدمات.

٦- طريقة إعادة القياس Rescaling Method for Scale Dependents : تم توحيد هذا المتغير (Standardized).

٧- دالة التنشيط Activation Function : تم استخدام دالة التنشيط Identity، مما يعني أن الناتج هو ببساطة نفس القيمة المستخدمة كإشارة إدخال.

٨- دالة الخطأ (Error Function): تم استخدام مجموع مربعات الخطأ (Sum of Squares) كدالة للخطأ.

بنية الشبكة العصبية[٥٢]:

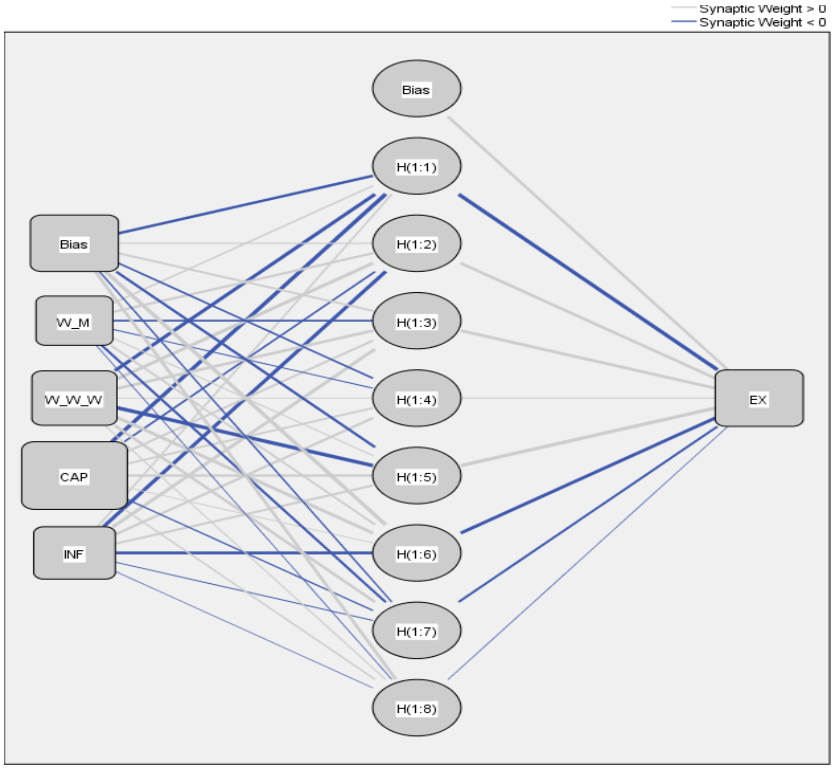

Hidden layer activation function: Hyperbolic tangent

Output layer activation function: Identity

المصدر : مخرجات برنامج SPSS22

[٥٢]تمثل المسارات العريضة روابط قوية

١- : نسبة الخطأ

Model Summary

Training	Sum of Squares Error	.466
	Relative Error	.042
	Stopping Rule Used	consecutive steps with no decrease in error[a]
	Training Time	0:00:00.00
Testing	Sum of Squares Error	.286
	Relative Error	.087

Dependent Variable:
Exports of goods and services (balance of payments, constant price in U.S dollars in 2010)

المصدر : مخرجات برنامج SPSS22

a. Error computations are based on the testing sample.

مجموع مربعات الخطأ ٤٦٦.٠,من الجدول السابق يلاحظ أن النسبة المئوية للخطأخلال عملية التدريب هو ٠,٠٤٢،وهو ما يشير إلى أن دقة الشبكة في التقدير حوالي ٩٥.٨%

٢- الأهمية النسبية للمتغيرات

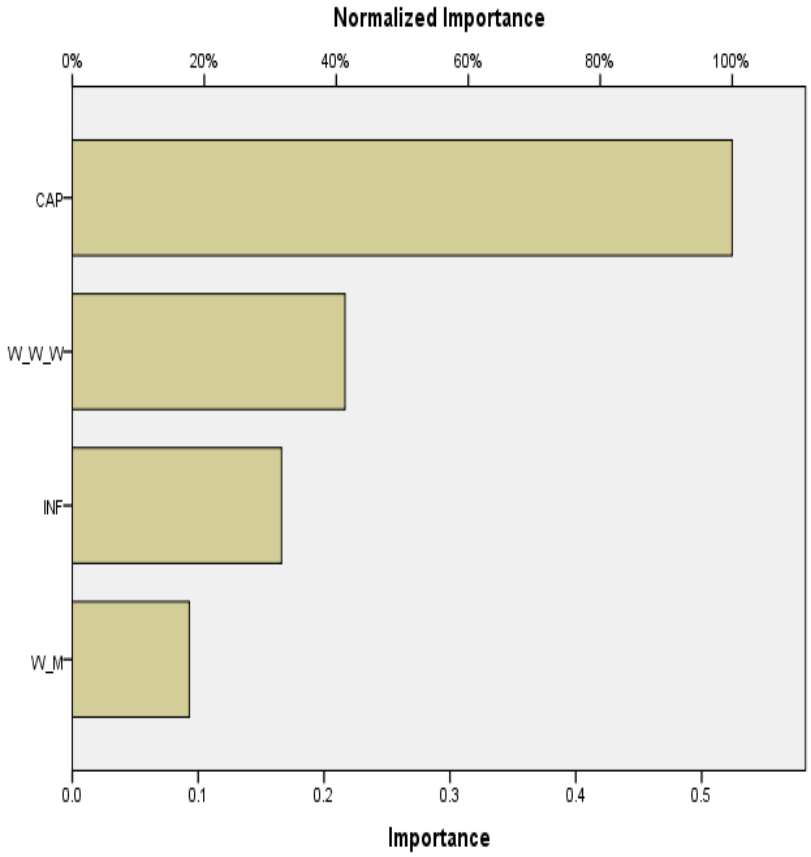

المصدر : مخرجات برنامج SPSS22

- نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ –٦٤)تؤثر في الصادرات بنسبة ٣.٤١٪

السلسلة الزمنية لمتغيرات التحليل الإحصائي[٥٣]

السنة	القوى العاملة إناث (% من إجمالي القوى العاملة)	نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل %	معدل بطالة الإناث%	نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل %
1991	23.9	24	21	74
1992	24.5	25	17	74
1993	23.4	24	22,5	76
1994	23.8	25	22,8	77
1995	22.8	24	23,7	76
1996	22.4	23	18,5	75
1997	21.9	22	19,8	75
1998	21.4	21	19,6	74
1999	21.6	22	19,1	77
2000	22.10	22	22,8	74
2001	22.6	22	21,8	72
2002	21	20	24	71
2003	21.4	20	23,4	72
2004	21.7	21	26,4	73
2005	22.10	22	24,6	74
2006	22.5	23	23,8	75
2007	24.20	25	18,3	75
2008	22.90	23	18,7	76
2009	23.80	24	22,2	75
2010	23.30	25	22	78
2011	22.90	24	22,3	77
2012	23	24	23,9	77
2013	23.60	25	24,1	76
2014	23.90	25	23,9	76
2015	24.10	24	24,17	74
2016	24.50	25	23,5	72
2017	24.50	24	22,9	70
2018	21.10	20	21,4	71
2019	18.6	17	21,4	71
2020	17.20	16	17,6	71
2021	18	16	15,9	73
2022	18.40	14.9	15,9	74

[٥٣] المصدر :أعد الجدول بمعرفة الباحث استناداً إلى :

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي
- بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ID:NE:EXP.GNF.CD

http://data.albankaldawli.org/country/egypt

International labour organization, (2023) ILO modeled estimates and projection database, (ILOEST) Accessed September, ILO STAT.ilo.org/data.

السلسلة الزمنية لمتغيرات التحليل الإحصائي[٥٤]

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	التضخم	الصادرات[٥٥]
1991	10.12	19.7	10,27
1992	9.75	13.6	11,89
1993	9.82	12.1	12,03
1994	11.87	8.2	11,71
1995	13.57	15.7	13,57
1996	16.18	7.2	14,03
1997	20.2	4.6	14,78
1998	18.11	3.9	13,75
1999	18.88	3.1	13,65
2000	18.92	2.7	16,17
2001	17.4	2.3	16,9
2002	15.17	2.7	15,6
2003	13.1	4.5	17,5
2004	12.92	11.3	22,24
2005	16.06	4.9	27,19
2006	20.12	7.6	32,17
2007	27.2	9.3	39,46
2008	36.27	18.3	53,08
2009	35.77	11.8	47,21
2010	42.07	11.3	46,75
2011	39.43	10.1	48,54
2012	41.02	7.1	45,77
2013	37.46	9.5	49,09
2014	38.03	10.1	43,53
2015	44.97	10.4	43,42
2016	48.1	13.8	34,39
2017	36.57	29.5	37,29
2018	43.31	14.4	47,23
2019	57.91	9.2	53,04
2020	54.25	5	47,87
2021	56.25	5.2	44,85
2022	72.5	13.9	71,93

[٥٤] المصدر :أعد الجدول بمعرفة الباحث استناداً إلى :

- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي
- بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ID:NE:EXP.GNF.CD

http://data.albankaldawli.org/country/egypt

International labour organization, ILO modeled estimates and projection database, (ILOEST) Accessed September, 05,2023, ILO STAT.ilo.org/data.

[٥٥] صادرات السلع والخدمات،بالأسعار الجارية للدولار أمريكي (مليار).

النتائج:

- توجد علاقة ارتباط طردي معنوي ذات دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل، والصادرات في مصر، حيث تؤثر تلك النسبة بحوالي ٣.٤١٪ في الصادرات المصرية.
- تثبت الدراسة أهمية وفعالية المشاركة الاقتصادية للمرأة على الصادرات المصرية.
- تعتبر صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من أهم الصناعات التصديرية، التي تشارك بها المرأة مشاركة فعالة، حيث تبلغ نسبة النساء العاملات في القطاع حوالي ٧٠٪ من إجمالي العاملين، ويشمل القطاع على عدد من القطاعات الفرعية وهي الغزل والأقمشة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات المنزلية.
- يتضح من الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية، منها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتشريعية، والتكنولوجية.

التوصيات قصيرة الأجل:

- اهتمام منظمات المجتمع المدني بتطوير ريادة الأعمال النسائية للمنتجات القابلة للتصدير، التي تلاقي قبولاً في الأسواق الخارجية.
- تنمية قدرات المرأة التكنولوجية من خلال تقديم دورات تدريبية تعزز من قدرات المرأة التكنولوجية والتسويق الالكتروني والتحول الرقمي من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز وزارة العمل والهجرة المشاركة الاقتصادية للمرأة، من خلال توفير فرص عمل ملائمة لها في الصناعات التصديرية.

التوصيات طويلة الأجل:

- قيام وزارة المالية بإعادة تنظيم تخصيص النفقات العامة للدولة، وتوجيهها إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة للمشاركة في الصادرات.
- إصدار توجيهات من خلال البنك المركزي المصري بتعزيز استفادة النساء من الخدمات المالية من خلال تعزيز الروابط بين المصارف ومؤسسات الائتمان من أجل تعبئة رأس المال وإتاحة الائتمان للصناعات التصديرية.

- تنفيذ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم سياسات للتعليم والتدريب تكسب النساء المهارات اللازمة للصناعات التصديرية.
- استخدام الحكومة المصرية تحليل الأثر المرتبط بنوع الجنس عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الاجتماعية، من أجل رصد هذا الأثر، وإعادة هيكلة السياسات في الحالات التي يحدث فيها أثر ضار.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- إستر دوفلو، (٢٠١٣)، تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد٢، العدد٥.
- استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،(٢٠٢٢)، رؤية مصر ٢٠٣٠، الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة.
- العمل اللائق في مصر، نتائج عام (٢٠١٥) ، منظمة العمل الدولية.
- الدستور المصري عام ٢٠١٤.
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ID:NE:EXP.GNF.CD.
- تقرير الفجوة بين الجنسين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠٢٣)، العدد ٦٩٣، المنتدى الاقتصادي العالمي.
- على عبد القادر، (٢٠٠٧), التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (٢٢)، فبراير، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- فاطمة فهد العتيق، فيفيان محمد نصر الدين، محددات المشاركة النسائية في قوى العمل في المنطقة العربية، دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel data، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٢٠٢٤.
- كاترين إيلبروغ، وآخرون، (٢٠١٣)، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من مساواة الجنسين، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة شؤون المالية العامة.

- محمد عبد الحميد محمد شهاب، تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية في قوة العمل، دراسة تحليلية، جامعة القصيم، Eissn:1658-9386.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،(٢٠٢٢)، ٧سنوات من الإنجازات، التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة.
- مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، المرأة والعمل والاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، كاترين إيسلبورغ، وآخرون، صندوق النقد الدولي، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة شؤون المالية العامة، E2,J3,J4,01.
- هدى إبراهيم، مها رضوان،(٢٠٢٣)، تمكين المرأة اقتصادياً، توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، Jsec- volume 531_issue1.
- وسيم حسام الدين الأحمدي، (٢٠١٦)، التمكين السياسي للمرأة العربية، الرياض، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية، ودراسات المرأة.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Aguirre, Deanne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, (2012), "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.
- Barsh, J., and L. Yee, (2012), "Unlocking the Full Potential of Women at Work," McKinsey & Company/Wall Street Journal.
- Catalyst, (2004), "The Bottom Line: Connecting Corporate Performance and Gender Diversity," Catalyst, New York, San Jose, and Toronto.
- Center for Advanced Human Resource Studies (CAHRS), (2011), "Re-Examining the Female Path to Leadership Positions in Business" Cornell University.
- Coates, J.M., and J. Herbert, (2008), "Endogenous Steroids and Financial Risk Taking on a London Trading Floor," PNAS, Vol. 105, No. 15: 6167-172.
- Cuberes, D., and M. Teignier, (2012), "Gender Gaps in the Labor Market and Aggregate Productivity, Sheffield Economic Research Paper SERP 2012017.

- Deszo, C., and D. Ross, (2011), "Does Female Representation in Top Management Improve Firm Performance? A Panel Data Investigation," RHS Research Paper 06-104.
- Duflo, E., (2012), "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature, Vol. 50, No. 4.
- Ercan, H, A., Hoşgor, and Yimlaz, (2010), "Factors that Affect Women's Labour Force Participation and Suggestions for Provincial Employment and Vocational Education Boards
- Hendy R.(2015) " Women's participation in the Egyptian labor market: 1998-2012" Economic Research form(ERF). Working paper 907.
- Heintz, J., (2006), "Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications," International Labour Organization, Geneva.
- Index team calculations based on inter – parliamentary union, PARLINE, Data base, ILOSTAT
- International Labour Organization (ILO),(2012a), "Employment and Gender Differences in the Informal Economy" PowerPoint presentation, Geneva.
- International Monetary Fund (IMF),(2012c), Country Report No. 12/208, Japan (Washington).
- International Monetary Fund (IMF),(2012d), "Fiscal Policy and Employment in Advanced and Emerging Economies" Board Paper (Washington).
- International Monetary Fund (IMF),and World Bank, (2007), "Global Monitoring Report. Confronting the Challenges of Gender Equality and Fragile States."
- Kabeer, N., (2005), "Is Microfinance a 'Magic Bullet' for Women's Empowerment? Analysis of Findings from South Asia," Economic and Political Weekly (October 29).
- Koolwal, G., and D. van de Walle, (2013) "Access to Water, Women's Work, and Child Outcomes," Economic Development and Cultural Change, Vol. 61, No. 2.
- Lagarde, C., (2013), "Dare the Difference," Finance & Development (June), International Monetary Fund.

- Loko, B., and Mame A. Diouf, (2009), "Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New?" IMF Working Paper 09/225 (Washington).
- Mckinsey and Company, (2008), "A Business Case for Women," The McKinsey Quarterly, September 2008.
- Organization for economic co- operation and development (OECD) (2019), Forthcoming, Breaking down barriers to women's economic development policy, paper, OECD, Paris.
- Sen, A., (2001), "Many Faces of Gender Inequality," in: Frontline, Volume 18, Issue 22, October-November 2001
- Steinberg, C., and M. Nakane, (2012), "Can Women Save Japan?" IMF Working Paper 12/48(Washington).
- World Bank,(2012b), "Accelerating Progress on Gender Mainstreaming and Gender-Related MDGs. A Progress Report" IDA 16 Mid-Term Review (Washington).
- World Bank, (2011), World Development Report 2012. Gender Equality and Development (Washington).
- http://doi.org/10.26389/AISRP.Q210523
- http://ncw.gov.eg
- Knowledge4all.com
- www.empowerment.org